تشهد ان المحل المذكور المتنازع هو الذي باعه له وانتزع منه والله اعلم واجاب
الشيخ عبد الله البصري الشافعي لا يرجع بعهد الورقة بل للمدعي بثبوت حكم القاضي به
بالاستحقاق ولا بد من بينة تشهد ان المحل المستحق هو المحل الذي وقع عليه البيع
والله اعلم هو واقف الرملي عما يفيد ذلك مسألة اذا ادعى كل منهما الشراء الاخر واقام
به بينة وجهل التاريخ قدم الداخل لانفراده باليد هـ ش الروض مسألة
لو شهد اثنان انه غصبه لكبر واخران انه غصبه اياه عشية تعارضا فلا يحكم
بواحدة منهما واحتمال استرداده ثم غصبه ثانيا بعيد او شهد واحد كل منهما
بواحدة هكذا حلف المدعي مع احدهما واخذ الغرم كان الواحد ليس بحجة فلا تعارض
هـ ش الروض مسألة لو اختلفا في قدر المتلف بان شهدت بينة بان وزنه الذي
اتلفه المدعى عليه دينار واخرى ان وزنه نصف دينار قدمت شهادة الاكثر لانها
زيادة علم بخلاف شهادة النفي مع ان مدركها الاجتهاد وقد تطلع بينة الاقل
على عيب فجعل زيادة علم مسألة لو مات احد البيعين بمجلس التاريخ منهما بزمن
يمكن فيه انتقال الملك في نكاح وشراء ونحوه من عقد وملك فلو اقام احدهما بينة
بملكه من ستة والاخرى بملكه من اكثر قدمت بينة الاكثر لانها تثبت الملك في وقت
لم تعاوضه وفي وقت بعاوضه فيتساقطان في الثاني ويثبت بوجبها في الاول
فالاصل في الثابت دوامه ولان ملك المتقدم لم يعلم ان مالكه المتاخر الاعن فلم يكفه
الشهادة له فلم يحكم بها وصورة الرفعة ذلك بما اذا شهدت البينة مع ذلك بالملك
في الحال وهو مراد من اطلق هـ ش الروض مسألة لو شهد احدهما بالعفو
والاخرى بالابراء واطلقتا احدهما او راضة الاخرى قدمت بينة الابراء لانها انما تكون
بعد الوجوب نقله الزركشي عن ص الروياني واقره هـ ش الروض فرع
لو حال البائع على المشتري بثمن عبد باعه منه فتصادقا هو والمشتري على حريته
لم يطل الحوالة لتعطلها بالتالف فللمحتال اخذ المحال به من المشتري ويرجع المشتري
بالماخوذ منه على البائع بعد الاخذ لانهم قضى دينه الا ان صدقها المحتال او شهد
بينة بحريته فتبطل الحوالة فيرد المحتال ما اخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان
للاتفاق بين البينتين على العدم تصورها منهما لانها كذبتها بالبيع قال في المهمات
والصحيح المنصوص في الام خلافه اذ الكلام الذي الظاهر صرح بملك البيع بل
اقتصر على البيع وممن قال به الروياني خلافا لما قاله هنا وكلام الشيخين في الدعاوي

جرع

صرح فيه وظاهر ان محل الخلاف اذا لم يظهر بذكر تاريخ فان ذكر هكان قال كنت عتقته
ونسيته او اشتبه على فيض فيتبع ما عينه قطعا نظيره فيما لو قال لا شيء لي على زيد
ثم ادعى عليه دينا وادعى بينة كان نسيه او اطلع عليه بتراءة الزركشي وغيره قد
يتوقف ذلك وليها تحليف المحتال ان كذبها وابينة بمن نفي العلم بالحرية فتعول والله
اعلم حرية ان هذه قاعدة الحلف على النفي الذي لا يتعلق به هـ ش الروض
مسألة اقر كل منهما انه لا يستحق على الاخر حقا ولا استحقاقا ولا دعوى واطلقا
واسهوا او نسيانا وحكم بموجبه قاض شافعي ثم ادعى احدهما على الاخر بدين وانه
نسيه حال الاقرار فهل تسمع دعواه النسيان اما الجواب تسمع دعواه النسيان
لخبر ان الله وضع عن امتي الخطا والنسيان ولغلبته على النسان ولان القاعدة انها
وسعه الشارع فضيقها المكلف على نفسه لا يتضيق عليه على الاصح هو ح ل الخطيب
مسألة لو باع شيأ ثم قال بعته وانا لا املكه ثم ملكته بالارث من فلان فان قال
حين باع هو ملكي لم تسمع دعواه كما بينة وان لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله
بعته سمعت دعواه فان لم تكن بينة حلف المشتري انه ما عهد هو ملكه ولكنه يدعي
ان البيع وقف عليه ط من الانوار قال الرملي لا تقبل بينة البائع بعد اقراره
انه ملكه حال بيعه هـ وسئل الشيخ شهاب الدين عن شخص باع عينا وسلمها
ثم ادعى البائع انه ملكها لولده فهل البيع المذكور واقام بينة هل تقبل بينته ويبطل
البيع المذكور امها الجواب ان اقر وقت بيعه انها ملكه لم تقبل بينته والا قبلت ان
ذكر شروط الملك واسباعه مسألة لو قال المدين لي بينة على الحط قضيتكم
فقال الدائن لا اعلم انك ما استوفيت مني فاعطاه دينارا وباعه شيأ بدينار
وقال هذا عن الدينار الذي حكم الحاكم علي به ثم اقام البينة على قضائه استرد وقبل
قال الحالة الدفع هذا ما لكن ذكر ثم اقام بينة على قضائه فليس له استرداد الدينار
ولا البائع منه لانه اقر في حالة الدفع هو من الانوار مسألة يمكن المدعى عليه من الحلف
بعد النكول اذا لم يمكن حكم القاضي به او قال المدعي احلف هو تنقيح ومنه مسألة لا يصغى
الى الشهادة الفساق الذين يتظاهرون بفسقهم هو ومنه ايضا مسألة اذا
اقام شاهدا واحدا وطلب حبس خصمه ليأتي بالثاني الحبس هو ومنه ايضا مسألة
الوقف يثبت في الشهادة ما يقبل بالمال وان قلنا بثبت بالمال هو مسألة
شرط سماع الدعوى ان يسمع بملك سابق على الحال فلو ادعى عينا فشهدت له البينة